

رموز بوتفليقة يهيمنون على مخارج الاستحقاق الرئاسي القادم

وشغل المرشح المستقل عبدالمجيد تبون منصب وزير السكن في نظام بوتفليقة، وظل لسنوات طويلة يمثل النزاع الأساسية في عملية شراء السلم الاجتماعي، على اعتبار أن قيادته لقطاع السكن الذي يمثل أحد القطاعات الحساسة في البلاد، يعتبر إحدى آليات ضمان الولاء الشعبي والاستقرار الاجتماعي.

وعين رئيسا للوزراء في مايو 2017، في أعقاب الانتخابات التشريعية، ولم يعمر في منصبه إلا ثلاثة أشهر، حيث أقبل من منصبه واستخلف باحمد أويحيى، بسبب خلافات قوية بين أركان النظام حينها، وكرد فعل من لوبيات مالية وسياسية على ما أسماه حينها بـ "برنامج الفصل بين المال والسياسة".

ويعتبر الرجل إلى جانب مرشح التجمع الوطني الديمقراطي عز الدين ميهوبي مرشح السلطة بامتياز، على اعتبار الأول من المقربين جدا من الرجل القوي في السلطة الحالية والمؤسسة العسكرية، قائد أركان الجيش الجنرال أحمد قايد صالح، بينما يعد الثاني الموصوف بـ "مثقّف النظام"، النزاع الاحتياطية للسلطة، على اعتبار أنه يقود ثاني أكبر الأحزاب في البلاد خلفا للأمين العام السابق ورئيس الحكومة المسجون أحمد أويحيى، بإيعاز مما وصف بـ "جهات فوقية".

لائحة المرشحين تؤكد مخاوف المعارضين، على اعتبار أن كل المخارج التي ستسفر عنها الانتخابات ستصّب في وعاء تجديد النظام بأليات جديدة

ويأتي في الصف الثاني باقي المرشحين الذين يجمعون بين الولاء للنظام وبين عدم الخروج عن مقارباته السياسية، كما هو الشأن بالنسبة إلى رئيس حركة البناء الوطني المنبثقة عن التيار الإخواني عبدالقادر بن قريفة، الذي شغل منصب وزير للسياحة في نظام بوتفليقة، ورئيس جبهة المستقبل عبدالعزيز بلعيد، وبدرجة أقل رئيس طلائع الحريات علي بن فليس.

وجاءت تشكيلة المرشحين لخوض الاستحقاق الرئاسي، وفق تسريبات تسلت إلى بعض الدوائر السياسية والإعلامية منذ ليل الجمعة، مما يوحي بأن العملية لم تحظ بالحماية اللازمة، وأن السلطة المستقلة لتنظيم ومراقبة الانتخابات لا تتحكم بالشكل اللازم في البيانات الأساسية لعملها.

وجاءت اللائحة لتؤكد مخاوف المعارضين لإجراء الاستحقاق الرئاسي في الظروف الحالية، على اعتبار أن كل المخارج التي سيسفر عنها الموعد بسبب رغبة الرجل في خوض انتخابات عام 2014، بدعم من طرف بعض جنرالات الجيش آنذاك، فإن باقي المرشحين حافظوا على علاقات ولاء لبوتفليقة إلى غاية اليوم الأخير في منصبه.



السلطة تتجاهل لآيات الشارع

مسارات متوازية للحكومة المصرية استعدادا لمراجعة ملف حقوق الإنسان

القاهرة تعوّل على تقييم إيجابي من الاتحاد الأوروبي



التحديات الأمنية تطغى على اهتمامات الرئيس المصري

واستقبال مئات الآلاف من اللاجئين التابعين لأكثر من 60 دولة على مستوى العالم. وشدد متابعون على أن التحركات المصرية تتبع من إدراك أهمية الحصول على تقييم إيجابي يكون مقدمة لوقف اتهامات المنظمات الدولية التي ترى فيها القارة تسييسا مقصودا، وتشكل في تلقيها معلومات مغلوبة من جهات محسوبة على تنظيم الإخوان. ودخلت اللجنة الوطنية المصرية إلى المراجعة الدورية الشاملة بالإم المتحدة المكونة من قيادات حكومية لها علاقة بملف حقوق الإنسان وممثلي عدد من منظمات المجتمع المدني، في حالة انعقاد دائم إلى حين موعد سفر وفدنا إلى جنيف في 10 نوفمبر المقبل.

وأشار جورج إسحاق، عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان، إلى أن اللجنة أرسلت توصيات عدة إلى جهات حكومية لتسريع العمل في جملة من الملفات التي ترتبط بتحسين صورة الدولة في الخارج، على رأسها الإسراع بتعديل قانون الإجراءات الجنائية، ومراجعة تحديث منظومة القوانين العقابية، ووضع اللائحة التنفيذية لقانون العمل الأهلي الجديد، بمشاركة المجتمع المدني، وتفعيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر.

ولفت لـ "العرب"، إلى أن مطالبات الحقوقيين قبل السفر إلى جنيف تتضمن ضرورة الإفراج عن بعض المسجونين السياسيين، والسماح بالمزيد من زيارات وفود المنظمات الحقوقية للمسجونين وإفساح المجال أمام توفير أوضاع صحية أفضل للمرضى داخل السجون. ويوفر إتصاف الإجراءات المرتبطة بالإفراج عن بعض المحتجزين نقلا في أثناء عرض ملف المراجعة الدورية، ويفتح المجال أمام الرد بأسانيد واقعية، لما هو متوقع إنذارته خلال المناقشات، والتأكيد على أن هناك مرحلة جديدة تشهد انفراجة سياسية وحقوقية.

غابريلا كوفاس بارون رئيسة البرلمان الدولي، وروجي تكود دانغ رئيس البرلمان الأفريقي، على هامش مشاركته في مجلس المستشارين المنعقد بالمغرب. وتبنت الحكومة المصرية إلى ضرورة تفعيل علاقاتها الدبلوماسية بعد تيقنها من أن التعامل مع ملف حقوق الإنسان لا يخلو من تدخلات سياسية توجه دفة الموقف الدولي نحو اتخاذ مواقف مؤيدة أو مناهضة، ما يستدعي التنسيق المسبق، بعكس سياسة الصمت التي كانت تنتهجها والإكتفاء بإصدار بيانات نفي وتكذيب وتزوير، مما جعلها تأتي كرد فعل عما يثار ويجري ترويجه بشكل واسع على المستوى الدولي.

وأكد السفير رجا أحمد حسن، عضو المجلس المصري للشؤون الخارجية، أن التعامل الدبلوماسي مع ملف حقوق الإنسان يسوق للرؤية المصرية، ويوضح الأبعاد القانونية المرتبطة بالتعامل مع الملف، ويشرح طبيعة الأوضاع الأمنية التي تحتم العمل وفقا لقانون الطوارئ، وتقديم رؤية شاملة للنقاط التي استجابت لها الحكومة في آخر مراجعة دورية منذ أربع سنوات.

وأضاف في تصريح لـ "العرب"، أن القاهرة تواجه صعوبات في شرح وجهة نظرها نتيجة عدم إدراك الآخرين لطبيعة الأوضاع الأمنية واختلاف معايير التقييم الغربية بشكل عام، ما أدى إلى التفكير في التواصل مع السفراء باعتبارهم الأقرب إلى التعرف على حقيقة الأوضاع. وظفت القاهرة المنظمات الحقوقية العاملة في الداخل للترويج إلى الملف الحقوقي المصري خارجيا، وانعكس ذلك على جملة من اللقاءات التي عقدها عدد من رؤساء هذه المنظمات مع جهات دولية، بهدف تسويق الملف المصري والتركيز على وجهة النظر التي تتعامل مع ملف حقوق الإنسان برؤية شاملة تتضمن تحسين أوضاع السكن والجهود المبذولة للتعامل مع الطبقات الفقيرة،

منظمات المجتمع المدني، ويهدف إلى تمكينها من التحرك بمرونة حقوقية واسعة. وأضافت المصادر، أنها انضمت إلى العديد من المعاهدات التي تحمي حقوق الإنسان، وتعزيز وحماية حقوق المرأة وتمكينها سياسيا، ما انعكس على اختيار 8 وزيرات ضمن الحكومة الحالية، في سابقة هي الأولى من نوعها.

وتحدثت عادة والي وزيرة التضامن الاجتماعي الجمعة، أمام مجموعة من العاملين في عدد من المؤسسات الأميركية ومسؤولي هيئة المعونة الأميركية، عن التسهيلات التي قدمت للمنظمات الأجنبية والمحلية لممارسة عملها، في خطوة استهدفت استمرار تدفق المساعدات الاقتصادية والعسكرية سنويا لمصر، وتربطها بعض الدوائر في واشنطن أحيانا بملف حقوق الإنسان.

وتكمن أهمية زيارة والي في أن قانون الجمعيات الأهلية، حين تم إقراره منذ عامين، كان سببا مباشرا في وقف صرف 195 مليون دولار من المساعدات السنوية، قبل أن تعلن الولايات المتحدة الإفراج عنها في يوليو من العام الماضي، عقب وعد القاهرة بتعديل القانون وتحسين حال الحريات في البلاد.

ويبرهن النشاط الدبلوماسي على أن مصر لا تكتفي فقط بالتحركات الداخلية، إنما تدرك أيضا أهمية أن تحظى بمصداقية دولية قبل الذهاب إلى جنيف، وأضحت أكثر ثقة بكونها حققت إنجازات مهمة تستحق الإشارة إليها، بعد أن ركزت غالبية التقارير الصادرة من هيئات ومنظمات دولية، وآخرها البرلمان الأوروبي، على الجوانب السلبية فقط. وضافت القاهرة من وتيرة تحركها البرلماني للتعامل مع انتقادات البرلمان الأوروبي الذي اتهم الحكومة بـ "الاستخدام المفرط للعنف من قوات الشرطة ضد المتظاهرين".

وعقد علاء عابد، رئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب المصري الجمعة، اجتماعات منفصلة مع كل من،

تعول القاهرة على تقييم إيجابي من دول الاتحاد الأوروبي في ما يخص تناولها وتعاملها مع ملف حقوق الإنسان، بعد أن تجاوزت مع أغلب التوصيات التي تلقتها خلال المراجعة الدورية السابقة في العام 2014 والخاص بحالة حقوق الإنسان في العالم، وعلى رأسها إقرار قانون جديد ينظم عمل منظمات المجتمع المدني.

أحمد جمال

القاهرة - تتحرك الحكومة المصرية على مسارات متوازية لتحسين سجلها في مجال حقوق الإنسان الذي تعرض للانتقادات حادة من بعض المنظمات الدولية، قبل انطلاق أعمال الدورة الـ 24 للمراجعة الدورية الشاملة لحالة حقوق الإنسان، في 13 نوفمبر الجاري بجنيف. وركزت القاهرة على التحركات الدبلوماسية كحاضنة سياسية داعمة لها، إلى جانب خطوات داخلية أدت إلى إعادة تفعيل دور المجلس القومي لحقوق الإنسان (استشاري حكومي).

وعقد أحمد إيهاب جمال، مساعد وزير الخارجية لحقوق الإنسان والمسائل الاجتماعية والدولية، لقاءات مع سفراء الدول الغربية بالقاهرة اختتمها الخميس، وقدم فيها شرحا لمحاو التقرير الدوري الشامل الذي تقدمت به مصر إلى مجلس حقوق الإنسان.

وقال أيمن نصري، رئيس المنتدى العربي الأوروبي للحوار وحقوق الإنسان بجنيف (حقوق)، إن الحكومة المصرية تعوّل على تقييم إيجابي من دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء بمجلس حقوق الإنسان، بعد تحقيق نجاحات عدة على مستوى مكافحة الهجرة غير الشرعية، وحصولها على إشادات من اليونان وقبرص وإيطاليا وألمانيا وبلجيكا. وتابع موضعا لـ "العرب"، بأن القاهرة تسعى إلى توظيف علاقاتها السياسية لتفادي قصور عمل المنظمات الحقوقية المحلية، وتراجع دور المجلس القومي لحقوق الإنسان، ومواجهة أي هجوم قطري تركي متوقع خلال المناقشات.

أيمن نصري

القاهرة تسعى لتفادي قصور عمل المنظمات الحقوقية المحلية

جورج إسحاق

مطالبات الحقوقيين تتضمن الإفراج عن السجناء السياسيين

رجا أحمد حسن

القاهرة تواجه صعوبات في شرح رؤيتها الخاصة بحقوق الإنسان

وكشفت مصادر لـ "العرب"، أن القاهرة

تجاوزت مع 80 بالمئة من إجمالي التوصيات التي تلقتها في المراجعة الدورية السابقة في العام 2014، وعلى رأسها إقرار قانون جديد ينظم عمل

مقتل العشرات من الجنود في هجوم على موقع للجيش في مالي

وتعرضت منطقة وسط وشمال مالي لأعمال عنف متكررة وهجمات في أعقاب انقلاب عسكري وقع في عام 2012، والذي شهد سيطرة جماعات متمردة انفصالية، وفي وقت لاحق مسلحين مرتبطين بتنظيم القاعدة على المنطقة. وساعدت العمليات التي قامت بها قوات عسكرية فرنسية وأفريقية فضلا عن جهود جيش مالي في طرد المسلحين واستعادة سيطرة الحكومة على المنطقة، إلا أن أنشطة المتمردين والعمليات العسكرية مستمرة في المنطقة، على الرغم من التوقيع على عدة اتفاقيات سلام.

استهدف موقعا للجيش في منطقة ميناكا، لكنها أوردت حصيلة أقل لعدد القتلى. وتمكنت جماعات ترتبط بتنظيمي الدولة الإسلامية والقاعدة من شن هجمات في أنحاء منطقة الساحل الأفريقي من مقلها في مالي، ما أدى إلى زعزعة استقرار أجزاء من النيجر وبوركينا فاسو. وقتل 38 جنديا ماليا خلال هجمات منسقة في 30 سبتمبر الماضي، على قاعدتين للجيش في وسط مالي الذي خرج عن سيطرة الحكومة على الرغم من وجود قوات فرنسية وقوات دولية أخرى.

وقعت في وقت مبكر من يوم الجمعة في قاعدة بمنطقة أندليمان، في شمال البلاد على الحدود مع النيجر. بدوره أوضح المتحدث باسم الحكومة بابا سانجاري على تويتر في الساعات الأولى من صباح السبت "عُثرت التعزيزات التي تم إرسالها، على 54 جثة، بينها جثة لمدني، وعشرة ناجين كما اكتشفت وجود أضرار مادية جسيمة. والآن الوضع تحت السيطرة". ودعت الحكومة المالية مواطنيها إلى العمل على تحقيق الوحدة والتعاون على خلفية الهجوم. وكانت السلطات قد أعلنت في بادئ الأمر عن الهجوم، الجمعة، وقالت إنه

بماكو - قالت حكومة مالي، السبت، إن 53 جنديا على الأقل وأحد المدنيين قتلوا في هجوم شنه متشددون على موقع عسكري في شمال البلاد وهي حصيلة مرشحة لارتفاع. ويعد الهجوم إحدى أعنف الضربات لجيش الدولة التي تقع في غرب أفريقيا في التاريخ الحديث، ولا تزال البلاد تعاني من وطأة هجمات فتاكة نفذها متشددون في أواخر سبتمبر الماضي وأبرزت قدرات الجماعات المسلحة في المنطقة وتطور أساليبها. وقال الجيش المالي في بيان على موقعه السبت، إن الغارة، التي يعتقد أن مسلحين إسلاميين هم الذين نفذوها،